دعا إلى اختيار وزراء شباب للتغلب على التحديات بالدماء الجديدة

براك النون: حكومتنا لا تملك خطة واضحة لإنشاء المشاريع التنموية الكبرى

براك النون متحدثا

حضور حاشد في ندوة براك النون

كتب فارس العبدان

أكد النائب السابق مرشح الدائرة الرابعة د.براك النون انه من المؤسف ان حكومة دولة الكويت لا توجد لديها خطة واضحة لإنشاء المشاريع التنموية الكبرى والإستراتيجية الواردة ضمن خطة التنمية، سواء المشاريع الصحية أو التعليمية أو الإسكانية.

وأشار النون في الندوة التي اقامها مساء أمس الأول في منطقة الفروانية في مستهل ندواته الانتخابية الى أن الحكومة مطالبة بوضع خطة واضحة وفق جدول زمني واضح ومحدد وأن تكون هناك حكومة تكنوقراط ورجال دولة قادرين على تحمل المسؤولية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ودعا النون الى اختيار الوزراء الشباب المختصين وإسنادهم الوزارات الملائمة لتخصصاتهم حتى يستطيعوا ان يتغلبوا على تحديات تلك الوزارات.

واشار الى ان هناك العديد من القضايا والمشاكل المجتمعية التي يعاني منها المواطن معاناة مباشرة في كل يوم وأهمها قضايا التعليم والصحة والاسكان والبطالة وغيرها.

وتحدث في البداية عن المشكل الاسكانية قائلا إنهمنذ عام 2003 الى 2009 كانت الطلبات 83 الف طلب اسكاني وتراكم عليها منذ 2010 الى الآن 19الف طلب فاصبح اجمالي الطلبات المتراكمة 102الف طلب اسكاني متسائلا: «فهل وفرت الحكومة شيئا من هذه الطلبات»؟!.

واضاف انه في عام 2020 سيكون هناك 50 الف طلب اسكاني آخر بمجموع 152 الف طلب اسكانيفي نهاية عام 2020، والمفارقة ان الحكومة تقول انها ستوزع 1554 قسيمة عام 2014 فكيف ستغطي باقي الطلبات الأخرى وهي تعادل 150 الف طلب متراكم حتى عام2020، فاين خطة التنمية التي تتحدث عنها الحكومة وذكرت فيها أنها ستغطي كافة الطلبات في عام 2035؟؟!

وقال: «كيف ستغطي الدولة 152 الف طلب اسكاني عام 2035 وهي عاجزة في عام واحد عن توزيع 5000 وحدة سكنية؟ في وقت طالت مدة الانتظار ما بين «10» إلى «17» سنة للمتقدمين بالطلبات وقد ترتب على هذا الخلل آثار سلبية وظهور مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية منها اضطرار الشباب المتزوج إلى السكن مع أسرهم أو أقاربهم مما يشكل وارتفاع غير مبرر في اسعار العقار وارتفاع مضطرد في الإيجارات.

ولفت الى أن ميزانية الدولة تتحمل المبالغ المتراكمة مقابل بدل الإيجار التي كان يمكن توفيرها لبناء وحدات سكنية لمتقدمين حيث بلغ بدل الإيجار للسنةالمالية من سنة «1991م/1992م» إلى العام «2008م/2009م» ما قيمته «810» مليون و«412» و«891» دينار كويتي بمتوسط يزيد قليلا عن «45» مليون دينار كل سنة خلال السنوات السبعة عشر، مبينا ان ما يستخدم من الأراضي يشكل فقط 7 في المئة من مساحة الكويت في حين تحتكر الدولة أكثر من90 في المئة من الأراضي، و5 في المئة فقط من الأراضي التي تشكل مساحة الكويت كافية لحل المشكلة الاسكانية تماما.

■ توفير السكن للمواطنين يوفر على ميزانية الدولة مبالغ باهظة تدفها كبدل إيجار

■ 80 في المئة من ميزانية «التعليم» تذهب للرواتب والمناهج لا تواكب قدرات الطلبة

وأكد أن فوائض الدولة على مدى السنوات العشرة الأخيرة تمكن الدولة – لو شاءت- من بناء كويت جديدة مرة ثانية، مبينا أن هذا دليل واضح وصارخ على أن أزمة السكن أزمة مفتعلة من قبل الحكومة.

وقال إنه في حال نلت ثقتكم الغالية ووصلت الى البرلمان سأطالب الحكومة بان تقوم بانشاء مدن جديدة متكاملة من خدمات صحية ومستشفى ومجمعات أسواق ومجمعات ومجمع وزارات مصغر وجامعة بالإضافة إلى الخدمات الرئيسية التي يحتاجها المواطن.

وتطرق النون الى الحديث عن القضية التعليمية بقوله إن وزارة التربية والتعليم تحظى بأكبر ميزانية في الوطن العربي كله حيث وصلت ميزانيته في العام2013 / 2014 إلى ملياري دينار «2 مليار دينار»، والكويت هي الدولة الأكبر في الإنفاق على التعليم، ولكن هل مخرجات التعليم لدينا تناسب هذا الكم من الصرف؟ وبالرغم من ذلك الكويت احتلت المرتبة الـ91 عالميا من حيث جودة التعليم، وجاءت متاخرة عن دول الخليج حيث أن قطر في المرتبة «22»، والبحرين في المرتبة «28»، والإمارات في المرتبة «33»، والسعودية «36»، عمان «63»، بالرغم من أننا الدولة الأكثر إنفاقا على التعليم.

وقال ان 80 في المئة من ميزانية هذه الوزارة تذهب للرواتب والأجور فقط، كما أن المناهج في جميع المراحل الدراسية ضعيفة ولا تواكب قدرات الطلبة، فضلا عن أنها لا تنمي مواهبهم، فأغلبها يعتمد على الجوانب النظرية وليست التطبيقية، ويغلب عليها الحشو الكبير، مضيفا أن المناهج تخلو من المواد المحفزة لذكاء الطلبة ولذلك يخرج لدينا نوعية من الطلبة تعتمد على الحفظ وليس الفهم والإبداع، حتى سمعنا أخيرا بكارثة تسريب الاختبارات في مرحلة الثانوية العامة، وبين أن 62 في المئة من مناهج وزارة التربية بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتعديل، كما أن «41 في المئة» من إجمالي الهيئة التدريسية في الكويت من الوافدين وهذا دليل على عزوف المواطنين عن مهنة التدريس، بسبب تدني الأجور والرواتب.

وأوضح أن من أسباب تدني الخدمات التعليمية أيضا انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وارتفاع كثافة الطلبة في الفصول ففي الكثير من المدارس تجد ما فوق الـ40 طالبا وتلميذا في الفصول فكيف تتم عملية التعليم والفهم والاستيعاب؟!

وتحدث براك النون عن القضية الصحية وقال إنه منذ عام 1981 لم يتم إنشاء أي مستشفيات جديدة واقتصرت جهود وزارة الصحة على عمل الترميمات للمباني والمنشآت الصحية، بالرغم من أن ميزانية وزارة الصحة مليار و600 مليون دينار كويتي، وهي أكبر ميزانية في تاريخ وزارة الصحة، تصرف منها 360 مليون دينار في العلاج بالخارج في حين لو استطعنا بناء مدينة طبية شاملة متكاملة لوفرنا هذا المبلغ سنويا.

وبين أن هناك 5368 سريراً مطلوباً حتى تغطي نسبة المواطنين والمقيمين ويتطلب لها انشاء من 6الى 8 مستشفيات جديدة بسعة كل مستشفى 765سريرا في كل مستشفى، هل هذا صعب تحقيقه؟!، كما أن 2969 هو عدد الاسرة المتوفرة في جميع مستشفيات الكويت، متسائلا: «هل يعقل ذلك؟ هل هذا العدد يغطي الشعب الكويتي في حين اننانحتاج الى 5368 سريرا»؟

دعا إلى استثنائهم من الإجراءات البيروقراطية للجان الطبية

المري: سأتبنى إرسال مرضى السرطان وذوي الاحتياجات الخاصة للعلاج بالخارج فورا

ناصر المري

طالب مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري بفتح باب العلاج بالخارج امام مرضى السرطان وذوي الاحتياجات الخاصة دون عرض على اللجان.

وقال المري في تصريح صحافي ان ادارة العلاج بالخارج ورغم محاولات وضع ضوابط لعملها لا تزال تعاني من مشاكل كثيرة اهمها الشكاوى العديدة عن عدم انصاف الكثيرين من مستحقي العلاج فيما البعض يذهب إلى الخارج وهم اصحاء ولا يعانون من شيء، مطالبا بإرسال المستحقين من المرضى دون الحاجة للجوء إلى الواسطة.

واشار المري إلى أن الاحصاءات الطبية تبين زيادة عدد المصابين بالسرطان في الكويت خلال السنوات الأخيرة، مبينا ان عمل لجان العلاج بالخارج التي تنظر في مثل هذه الحالات يتسم بالبيروقراطية والتاخير الذي لا ينسجم مع الضرورة والسرعة التي تتطلبها، وهو ما يتسبب في احيان كثيرة في وفاة العديد من المواطنين قبل إصدار اللجان المختصة توصياتها.

واضاف انه بات من الضروري وضع قانون يلزم بإرسال كل من تثبت التقارير الطبية اصابته بمرض السرطان بإرساله للعلاج بالخارج دون الحاجة لتشكيل لجان تحدد مدى استحقاقه لذلك، اضافة الى ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تنص مواثيق الأمم المتحدة على أن المجتمع يجب أن يوفر لهم متطلبات الحياة والحصول على الخدمة العلاجية والتاهيلية وعدم التمييز بين المعاق وغير المعاق، مشيرا الى اننا نشهد تضاربا في حالات كثيرة بين تقارير المستشفى التي تعطي الموافقة على ارسال المريض للعلاج بينما ترفض لجان ادارة العلاج في الخارج ارساله.

وبين المري ان إعطاء الأولوية في الابتعاث للعلاج بالخارج لذوي الاحتياجات الخاصة وإعفاء هؤلاء المرضى من اللجان الطبية وتقليص المدة الزمنية لابتعاثهم للعلاج بالخارج وتقليص المدة الزمنية التي تستغرقها إجراءات ابتعاثهم هو مطلب مستحق في اطار توفير سبل الحياة التي تحفظ للمعاق كرامته وانسانيته.

وشدد المري على انه سيتبنى في المجلس المقبل، في حال وفق بالحصول على ثقة الناخبين، اقرار ارسال مرضى السرطان وذوي الاحتياجات الخاصة للعلاج دون الحاجة الى العرض على لجان طبية تستغرق مددا زمنية واجراءات بطيئة قد يكون خطر المرض اسرع منها والحالة المرضية تستدعي الارسال الفوري للعلاج في الخارج.

بعد أن وصلت أعدادهم إلى 19 ألف عاطل عن العمل

الهاجري: سنلزم الحكومة بتوظيف الخريجين وفق قانون عادل

ماضي الهاجري

شدد مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الامة ماضي العايد الهاجري على ضرورة التحرك الحكومي لحل قضية الطالة واعطاء هذه القضية الاولوية المطلوبه خلال المرحلة المقبلة وعدم تجاهلها كما فعلت سابقا واغفلت النص علي ضرورة حلها في برنامج عملها الماضي والذي قدمته الى المجلس

واكد الهاجري في تصريح صحافي ان هذه القضية تشكل تحد اساسي للحكومة القادمة ولمجلس الامة خصوصا لانه المعني بتشريع القوانين لحل كافة الملفات والقضايا التي ظلت حبيسة الادراج لسنوات ومنها قضية البطالة وعدم قدره الحكومة على تأمين حق المواطن الكويتي في تولي الوظيفة والحصول على حقة الدستوري وتحسين مستواه المعيشي وهي مساءلة على ذلك وفق القانون مشيرا الى ان عدد العاطلين عن العمل من شبابنا وبناتنا وصل الى 19 الف شاب وشابة فيما يبلغ عدد الوافدين العاملين في الاجهزة الحكومية حسب احصائيات الحكومة نفسها نحو 70 الف وافد متسائلا اليس المواطن اولى واحق من الوافد في الحصول على هذه الوظيفة وما الذي يميز الوافد عن المواطن حتى يحصل هو على عمل والمواطن يحرم منه؟

واشار الهاجري الى ان اكثر من نصف الوافدين لدينا في الاجهزة الحكومية يعملون بوظائف ادارية بسيطة ومكتبية وبالمقابل يحرم ابناء الكويت من هذه الوظائف بحجة عدم الحاجة لخدماتهم مشددا على ان هذه القضية تحتاج لوقفة حازمة لانصاف ابناء الكويت من خلال تشريع ملزم للحكومة وعدم الاكتفاء بمجرد توصيات لا تفعل او قرارات لا تنفذ مؤكدا على اننا نضع هذه القضية خاصة في مقدمة اولوياتنا التشريعية وسنسعى جاهدين لالزام الحكومة بقوانينا التي تؤمن لكل خريج كويتي الوظيفة دون منه من احد وهذاهو واجب الدولة تجاه ابنائها وواجبنا نحن تجاههم ايجاد الحلول لكل قضاياهم.

طالب السلطتين بوضع مصالح الشباب وطموحاتهم نصب أعينهم

الحماده: مطلوب تفعيل قانون دعم العمالة الوطنية وتكويت الوظائف الحكومية

سعود الحماده

طالب مرشح الدائرة الانتخابية الخامسة سعود سلمان الحماده في تصريح صحافي بعدم هدر طاقات الشباب الكويتي والا نتجاهل تفشي البطالة في المجتمع، لان ذلك من شانه أن يدخل الشباب في دوامات من الانحراف والعنف وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم والأمراض.

وقال الحماده أن القضاء على مشكلة البطالة يأتي في مقدمة أولوياتي ويجب أن يكون من أولويات عمل الحكومة خلال السنوات الأربع المقبلة، مطالبا الحكومة بأن تصنع برنامجا زمنيا للقضاء على تلك المشكلة التي أصبحت تهدد كل بيت من بيوتنا.

واستغرب الحماده من تجاوز عدد العاطلين عن العمل من الكويتيين الآلاف، لأنه لا يجوز في دولة مثل الكويت تمتلك كل هذه المقومات المادية وتلك الثروات الضخمة أن تصبح لديها مشكلة بطالة، مؤكداً أنه لا بد من تشجيع الشباب والخريجين والمهنيين على الانخراط في مشاريع صغيرة أو متوسطة بدعم من الدولة وتخصيص صناديق لذلك، لإقراض هؤلاء الشباب ومساندتهم في إنجاز مشاريعهم التي يقدمون جدوى عنها لهذه الصناديق والتيسير عليهم وبسرعة البت في إقراضهم للبدء فوراً بهذه المشاريع التي تشكل البنية المكملة للمشاريع الكبرى.

وأضاف الحماده أنه لا بد من تفعيل قانون دعم العمالة الوطنية وتكويت الوظائف الحكومية، وإلزام الشركات في القطاع الخاص بنسبة تعيين العمالة الوطنية فيها أسوة بدول الخليج كافة، معربا عن أمله في امتصاص البطالة والحد منها مؤكداً على ضرورة أن نراعي مخرجات التعليم حيث أدى تكدس اختصاصات معينة على حساب اختصاصات أخرى مما أدى إلى اصطفاف الطوابير على هامش التوظيف وزاد من مشكلة البطالة.

واعتبر الحماده أن من حق الدولة مساندة الشعوب المنكوبة من دول العالم المختلفة وتلك التي تضررت مما سمي «الحريق العربي» لكن عليها في الوقت ذاته ألا تنسى أن هناك أبناء لها عاطلين عن العمل رغم أن معظمهم من الخريجين وحملة المؤهلات العالية التي يجب الاستفادة منها والعمل على إيجاد وظائف أو مشروعات يديرونها بأنفسهم ليصبحوا عناصر منتجة في الوطن بدلا من أن يظلوا مستهلكين وعاطلين عن العمل.

يحدث أضراراً اجتماعية واقتصادية وسياسية بحق بعض الأسر الكويتية

النصار: رد الجميل للعسكريين الخليجيين لا يكون بتسريحهم

عبدالرحمن النصار

أكد مرشح الدائرة الثانية عبدالرحمن النصار أن قرار تسريح العسكريين الخليجيين والبدون ما هو إلا إجراء تعسفي غير مسئول وغير مدروس العواقب، نظرا لما يحدثه من أضرار اجتماعية واقتصادية حيث يطال عددا كبيرا من الأسر الكويتية، ويتضح هذا في تسريح عائل الكويتيات المتزوجات بغير كويتي، وكذلك أبناء الكويتيات، كما أنه يعد صورة من صور نكران الجميل لفئة كبيرة من العسكريين سواء الخليجيين والبدون الذين قدموا تضحيات في الذود عن الكويت في أوقات الشدائد وشاهد على ذلك ما قدموه من صور مشرقة في الدفاع عن مقدرات الكويت وشعبها العظيم أثناء الغزو الغاشم.

وأبدى النصار استغرابه من تطبيق هذا القرار في غياب الرقابة البرلمانية، موضحا أنه قرار يزيد الفجوة بين الكويتية المتزوجة من كويتي ونظيرتها المتزوجة بغير كويتي، متسائلا هل هذا ما تقوم به الدولة من تطبيق مبدأ المساواة وحقوق المواطنة على الجميع؟، وهل يتوافق هذا القرار مع السعي نحو العمل على رفع المعاناة عن كاهل الأسرة الكويتية وخاصة في هذا الشهر الفضيل؟، وهل يتناسب مع ما تشهده الساحة الدولية والإقليمية من عدم استقرار؟ فلا يخفى أن المنطقة أصبحت على «صفيح ساخن»، تتطور فيها الأحداث بشكل سريع، وهو أمر يستدعي ضرورة الحفاظ على مكتسباتنا وأمننا واستقرارنا والمحافظة على وحدة نسيج الجيش الكويتي، والاستفادة من خبرات أبنائه لا أن نلقي بهذه الخبرات بقرار لا ندرك عواقبه.

وشدد النصار على ضرورة إعادة النظر في هذا القرار، والعمل بمبدأ الإنصاف والاعتراف بالجميل لفئة قدمت خدماتها للكويت سنوات طويلة، وتجنب ما يترتب على هذا القرار من أضرار متنوعة، وسلبيات كبيرة، والنظر في كيفية الاستفادة منهم في تطوير كفاءة الجيش الكويتي لا في تسريحهم وقطع أرزاقهم بمجرد قرار يخلو من أية أسباب مقنعة، ومن ثم يجب وقف هذا القرار فورا، وعلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن يفي بتعهداته في هذا الشأن.

■ علينا الحفاظ على مكتسباتنا الوطنية في ظل تطورات المنطقة وأحداثها

الشنفا: المواطن يجب أن يكون مشاركاً حقيقياً في صناعة القرار

شدد مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة احمد خلف الشنفا على ضرورة ان يكون ابناء الشعب الكويتي شركاء حقيقين للحكومة في اتخاذ القرارات بشتى المجالات، مؤكدا ان النزاهة الديمقراطية البرلمانية هي من سيدفع بعجلة التنمية وليست الانتهازية السياسية التي تمارسها الحكومة منذ عقود حتى انحدر المستوى في مجلات عدة حتى في الخطاب السياسي بين السلطتين.

وقال الشنفا في تصريح صحافي انه يجب على الحكومة المقبلة ان تتعامل مع ابناء الشعب الكويتي كشركاء في الوجود والمصير، لا ان تعاملهم وكانهم عبء ثقيل عليها، وعلى الحكومة ان لا تكون مصدر قلق للمواطن «ابن البلد»، مضيفا بل يجب عليها ان ترفع من المستوى المعيشي للأسرة الكويتية خصوصا في ظل ما تتمتع به البلاد من وفرة مالية غير مسبوقة.

احمد الشنفا

واكد ان الحكومة الكويتية لا تؤمن بالديمقراطية وتنتهكها وفق النصوص الدستورية، وللأسف تمارس العبث السياسي في العديد من القضايا، مبينا ان الحكومة كرست قضية الابتزاز السياسي ودفع الفواتير السياسية على مجمل المواقف النيابية الذي ينتهجها نواب الأمة في قبة البرلمان.

واوضح الشنفا ان الحكومة جعلت الانتهازية السياسة مبدأ متاصل بين أروقة مجلس الأمة، تتعامل به لتمرير بعض القوانين التي لا تستطيع تمريرها وفق النزاهة الديمقراطية، مطالبا بتغير هذا النهج الحكومي «الفاشل» والعمل وفق الديمقراطية الحقيقية التي تتطلب ثقافة دستورية جديدة، وعلى الحكومة ان تآمن بتضاد الأفكار، وبان السيادة لرأي الأغلبية.